

تقييم أثر أداء السياسة النقدية في تحديد العرض النقدي في الجزائر في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو الاقتصادي (2000-2009)

أ.لونيس إكن
أ.د ياسن الطيب
جامعة الجزائر 3

المخلص:

ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف و معتدل، فائض هام لميزان المدفوعات، و يعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية أنفا، و قصد الوقوف على أثر أداء السياسة النقدية بشكل عام و تحليله، و معرفة ماهي الأدوات المباشرة و غير المباشرة المعتمدة فعلا للتأثير على العرض النقدي، و من ثمة مدى بلوغ الأهداف النهائية الناتجة عن استعمال أدوات السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: الكتلة النقدية، أدوات السياسة النقدية، الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

Abstract:

Appeared with the beginning of the third millennium, the application of cash in a separate policy in light of the context of macroeconomic characterize inflation mild and moderate, significant surplus of the balance of payments, and is this context is very different from the context in which I knew the banking arena above, and in order to stand on the impact of monetary policy performance in general and analysis, and to know what are the direct and indirect instruments already adopted to influence the money supply, and from there over the attainment of the ultimate goals resulting from the use of monetary policy tools.

مقدمة:

أخذت السياسة النقدية في الأوقات الحالية مكانة هامة بين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، و أصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، و يظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية بالمشاكل النقدية، حيث تتدخل السياسة النقدية بإجراءاتها و أدواتها و منهجيتها لتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي. إن الإجراءات التي تتدخل بها السياسة النقدية لضبط العرض النقدي تتم تحت مسؤولية السلطة النقدية التي تقوم بمراقبة فعلية و حقيقية للمعروض النقدي، طالما تملك الأدوات و الوسائل اللازمة و الضرورية لتثبيت التدفق النقدي، و هذا من خلال رسم سياسة نقدية تعتمد على دراية واسعة بالأدوات و كفاءة عالية في استخدامها.

و الهدف من هذا البحث هو التطرق إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر و ذلك بتحديدتها و تحليل مدى تحقيقها من قبل السلطة النقدية، ثم أدوات السياسة النقدية في الجزائر المعتمدة للتأثير على العرض النقدي، و بعد ذلك نتطرق فيه إلى تحليل أثر أداء السياسة

النقدية على العرض النقدي خلال الفترة (2000- 2009) الناتج عن استعمال أدوات السياسة النقدية.

(I) - الأهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر

عَرَفَ الأمر الرئاسي (11-03)♦ الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، حيث سطر الأمر (11 - 03) الأهداف النهائية للسياسة النقدية، فالمادة رقم (35) منه تشير إلى أن مهمة بنك الجزائر في مجال النقد و القرض و الصرف هي " توفير أفضل الشروط لنمو سريع للاقتصاد الوطني مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد"، و عليه تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيمايلي:

- هدف النمو الاقتصادي؛

- هدف استقرار الأسعار و التحكم في التضخم؛

- هدف التشغيل؛

- هدف التوازن الخارجي؛

1- هدف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.4%، فهي سجلت تراجعا مقارنة بسنة 1999، واستمر النمو في الانخفاض رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي بنسبة 18.7% نتيجة تحسن الظروف المناخية و اعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، و لما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004) و الذي كان يرمى إلى تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش الاقتصاد الجزائري، و إنشاء مناصب الشغل و مكافحة الفقر، و نظرا لكون أن معدل نمو الناتج في الجزائر يتأثر كثيرا بالصدمات الخارجية، حيث يجعل سير و تطور القطاعات مرتبط بقدرات الاستيراد التي تتأثر بالصدمات الخارجية.

سجلت الفترة (2001 - 2004) نموا منتظما للاقتصاد، و الذي لوحظ إنعاشه سنة 2001 و تواصل حتى سنة 2004، حيث بلغ في المتوسط نسبة 4.5%، التي يمثل مصدرها قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 17.5% في سنة 2004، و سجل النمو خارج قطاع المحروقات تقدما قدرت نسبته بـ 6.2% في المتوسط لنفس الفترة، و بنسبة 6.8% خارج المحروقات و خارج الفلاحة، و قد تحقق هذا النمو أساسا بفضل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الخدمات¹، حيث كان قطاع الخدمات في أوج ازدهار سجل معدل نمو سنوي قدره 5.2% كمتوسط سنوي.

و تعتبر النسبة 6.9% أعلى نسبة سجلها معدل النمو في فترة الدراسة، و هذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي الذي سجل نموا قدره 17.0% سنة 2003 مقابل معدل نمو قدره (-1.3) % سنة 2002²، إلا أن قطاع المحروقات بقي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004، و في سنة 2005 بدأ معدل

♦ صدر هذا الأمر في 26/08/2003 المتعلق بالنقد و القرض.

¹: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005، ص 45.

²: بلعروز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990- 2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (41)، 2008، ص 26.

النمو في الانخفاض حيث وصل إلى 2.0% سنة 2006، بنسبة انخفاض تقدر بـ 60.78%¹، في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% سنة 2006، و قطاع الفلاحة الذي نمت بنسبة 4.9%، ليرتفع إلى نسبة 03% سنة 2007 ثم سجل انخفاضا آخر في سنة 2008 ليبلغ نسبة 2.4% بسبب تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (-5.6)% و ارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى 4.3% سنة 2008، يعود الفضل في هذا إلى ارتفاع واستقرار نمو قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، كما سجل معدل النمو خارج قطاع المحروقات نسبة 6.1% سنة 2008² مقابل 6.3% سنة 2007 نتيجة الاستثمارات الضخمة للدولة، ويرجع سبب هذا الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي إلى الركود الذي حدث في قطاع المحروقات حيث أصبحت تمثل نسبة 31.7% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي بعدما كانت تقدر بـ 45.3% سنة 2008. و مقابل ذلك ارتفعت نسبة القطاعات الأخرى من مجموع الناتج المحلي الإجمالي من 49.2% سنة 2008 إلى 61.9% سنة 2009، و هذا يعود لانعكاس الاهتمام والأولوية المعطاة لهذا القطاع لضمان الوسائل التنظيمية والمالية بزيادة نفقات تجهيزات الدولة التي تزيد عن 20% من التمويلات المجندة وتطوير المنشآت القاعدية التي تمتص 85%³ من البرنامج أي ما يعادل 3570 مليار دج.

2- هدف استقرار الأسعار و التحكم في التضخم

يعتبر هدف استقرار الأسعار أحد أهداف السياسة النقدية في الجزائر، و طبقا لما ينص عليه الأمر (03-11) غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف⁴، إن مستوى الأسعار المعبر عنها بمؤشر الأسعار الموجهة للاستهلاك لمدينة الجزائر، يشير إلى أن تباطؤ الأسعار الملاحظ بعد أن كان الاتجاه نحو التراجع بنسبة 2.58% سنة 2003، ليرتفع سنة 2004 إلى 3.97% و هذا يرجع إلى ارتفاع أسعار النقل و الاتصال بنسبة 10.7% في الجزائر العاصمة و 11.2% على المستوى الوطني و أسعار التغذية بـ 4.9% على المستوى الوطني، في سنة 2003 قد حققت السياسة النقدية معدل للتضخم أقل بقليل من المعدل المستهدف 03% حيث بلغ نسبة 2.58% ثم واصل في الارتفاع إلى أن وصل إلى معدل 3.97% سنة 2004، ثم سجل انخفاضا في سنة 2005 ليصل إلى 1.38%، أين بقي المعدل المستهدف 03%، سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشا في الارتفاع منذ عام 2006، بحيث انتقل معدل التضخم إلى 5.74% في سنة 2009، غير أنه يمكن اعتبار هذا الارتفاع بصفته معتدل بفضل تدخل الدولة فيما يتعلق الأمر بتنظيم و/ أو دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية⁵، فيعتبر معدل التضخم المسجل في سنة 2009 أكبر من المعدل المستهدف في المتوسط 03% كهدف نهائي للسياسة النقدية، و مستهدفا بنسبة 04% في سنة 2009، متسقا مع اتجاه انخفاض التضخم المستورد، مقابل سنة

¹ : Ventilation sectoriel du PIB en 2004, perspectives économique en Afrique disponible sur le site: < www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines 2005-2006>, p 116. Consulter le : 24/03/2013.

² : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، ديسمبر 2009، ص 03.

³ : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة السادسة والعشرون، جويلية 2005، ص 94.

⁴ : محمد لكصايسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004، ص 12.

⁵ : - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008، مرجع سابق، ص 55.

2008 الذي يتراوح ما بين 03% و 04% كمجالا مستهدفا بسبب وجود خطر نحو الارتفاع في التضخم المستورد، عندما سجلت أسعار السلع المستوردة ارتفاعا بنسبة 37.6%¹.

3- هدف التشغيل

يعتبر هذا الهدف من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، حيث يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض و الطلب في القوى العاملة لارتباطها بعوامل أخرى. سجلت انخفاضا مستمرا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009، من نسبة 29.8% حتى وصلت إلى نسبة 10.2% سنة 2009، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الطلب الكلي، و الاستثمار و العمالة، و التي تزامنت مع بدأ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث مع نهاية البرنامج انخفضت معدلات البطالة إلى 17.7% عام 2004، و قد استمرت في الانخفاض عام بعد عام خاصة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي، بنسب انخفاض مستقرة حتى نسبة 9.73% في السنة 2009، و كان للقطاع خارج المحروقات الفضل في ذلك خاصة قطاعي البناء و الأشغال العمومية، كذلك قطاع الصناعة الذي نمى بـ 0.8% سنة 2007².

4- هدف التوازن الخارجي

يعتبر تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف المهمة للسياسة النقدية، إذ نص عليها الأمر رقم (11-03)، و قد عرف ميزان المدفوعات و سعر الصرف تطورات هامة، سجل وضع ميزان المدفوعات فائضا طوال فترة الدراسة، حيث قدر سنة 2000 بـ 7.6 مليار دج ليستقر عند مستواه نفسه سنة 2003، ثم ارتفع سنة 2004 إلى 09.25 مليار دج و بقي مستمر في هذا الارتفاع عام بعد عام حتى عام 2008، حيث سجل ارتفاعا من 09.25 مليار دج إلى 36.99 مليار دج في السنة 2008، و يعود هذا التحسن إلى استمرار ارتفاع أسعار البترول من 24.85 \$ للبرميل سنة 2001 إلى أن وصل إلى السعر 99.97 \$ للبرميل في سنة 2008، ثم في سنة 2009 سجل انخفاضا يقدر بـ 89.56% و الذي سببه انخفاض السعر من 99.97 \$ إلى 62.10 \$ مما اثر سلبا على فائض ميزان المدفوعات.

و كما أن رصيد الميزان التجاري يتميز بفائض، و أن هذا الفائض هو في ازدياد مستمر الذي يرجع إلى صادرات المحروقات التي تمثل 98% من مجموع الصادرات، أما سعر الصرف فهو يتميز بالاستقرار مع تسجيل تحسن ملموس للعملة الوطنية مقابل الدولار مع نهاية 2003 و إلى غاية 2008، حيث كان السعر الاسمي للدينار يقدر بـ 72.6 دينار في سنة 2003 و الذي استمر في حدود هذه القيمة لمدة 04 سنوات إلى غاية 2006، و هذا يعني أن هناك تحسن في قيمة العملة بنسبة 8.9% منذ سنة 2002، و سجلت قيمة العملة تحسن أفضل سنة 2008 بنسبة 11.01% مقارنة بسنة 2006، و في نهاية سنة 2009 سجلت قيمة العملة انخفاضا يقدر بـ 12.84%.

(II) - أدوات السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر منذ سنة 2000.

1- معدل إعادة الخصم

إن معدل إعادة الخصم هو في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض إلى 6.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك

¹ : Banque d'algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie" Rapport 2009, [en line], Disponible sur : <www.bank-of-Algeria.dz>, (consulté le 25/03/2013).

² : Banque d'algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie": Rapport 2008, p 28, [en line]. disponible sur : <www.bank-of-Algeria.dz>, (consulté le 28/03/2013).

التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر، و لكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادله مع معدل الفائدة المدین، و في سنة 2002 استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل إلى 5.5%، و انعدم إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر و ما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دج، و نفس الشيء حدث في 2003 و 2004 فاستمر إنخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4%، و بقي ثابتا إلى غاية سنة 2009، و يعد هذا مؤشرا جيدا و يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، و انعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، و التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة، مما جعل ودايعها تتضاعف لدى بنك الجزائر من 611 مليار دج في سنة 2003 إلى 1849.8 مليار دج في سنة 2009.

2- الاحتياطي الإجباري:

قام بنك الجزائر و لأول مرة بفرض احتياطي قانوني بنسبة 2.5% في أكتوبر 1994 من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملة الصعبة¹، ابتداء من أبريل 2001 دخلت حيز التنفيذ، و لذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 03% في فيفري 2001 إلى 6.5% سنة 2004²، و بقيت هذه النسبة بدون تغيير لمدة 03 سنوات حتى 2007، و لم يتم تغييرها إلى غاية ديسمبر 2007، وفقا للتعليمية رقم (07-13) المؤرخة في 2007/12/24 التي عدلت التعليمية رقم (04-02)، حيث ارتفعت النسبة من 6.5% إلى 08%³، و كان التغيير الأخير الذي أدلى به بنك الجزائر في التعليمية رقم (09-03) المؤرخة بتاريخ 2009/02/25، المعدلة و المكملة للتعليمية رقم (02-08) المؤرخة بتاريخ 2008/03/11 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري، هذه التعليمية أثبتت معدل المكافأة التي يمنحها بنك الجزائر للبنوك مقابل الاحتياطي الإجباري ب 0.5% مقابل 0.75 التي كانت سابقا، و على ضوء ذلك وصلت ودائع البنوك باسم الاحتياطي القانوني إلى 773.5 مليار دج سنة 2009 مقابل 122.6 مليار دج في سنة 2002، رغم رفع نسبة الاحتياطي الإجباري من 4.25% إلى 08% و باقتطاع فعلي على فائض السيولة المصرفية منذ سنة 2003.

3- أداة استرجاع السيولة

قام بنك الجزائر بإدراج هذه الأداة⁴ الجديدة في أبريل 2002، لقد سمحت هذه الأداة بسحب اقتطاعات إضافية من السيولات التي قدرت في البداية في المجموع 100 مليار دج سنة 2002، و 250 مليار دج في سنة 2003، بعد إنخفاض نسبة تأجير استرجاع السيولة المصرفية من 2.5% إلى 1.75% في سنة 2003، ثم 0.75% في سنة 2004، حيث بلغ المخزون الإجمالي الذي تم سحبه باسم السيولة المسترجعة 450 مليار دج سنة 2005، ليستقر عند هذا المبلغ إلى غاية نهاية 2006، حيث تمثل نسبة استرجاع السيولة لـ (07) أيام 33.3% أي ما يقدر بـ 149.85 مليار دج في نهاية 2005، و التي انخفضت في نهاية 2006 إلى نسبة 18.3% أي ما يقدر بـ 82.35 مليار دج، أما نسبة السيولة المسترجعة لـ (06) أشهر تمثل نسبة 66.7% أي ما يقدر بـ 299.25 مليار دج من مجموع السيولة

¹: الشاشيبي كريم و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998، ص 59.

²: التعليمية رقم (04-02) المؤرخة بتاريخ 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.

³: Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009, juillet 2010, pp 156, 157.

⁴: التعليمية رقم (02-02) المؤرخة في 11 أبريل 2002، الملحة على إدراج أداة استرجاع السيولة في السوق النقدية.

المسترجعة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 81.7% أي ما يقدر بـ 367.65 مليار دج في نهاية 2006.

ارتفعت نسبة السيولة المسترجعة في المجموع إلى 1100 مليار دج و التي بقيت ثابتة إلى نهاية 2009، حيث ارتفعت نسبة استرجاع السيولة لـ (07) أيام إلى 77% في نهاية 2007 أي ما يعادل 852.16 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة بفضل ارتفاع نسبة الفائدة إلى 1.75% في نهاية 2007، ثم انخفضت إلى نسبة 75% في نهاية 2008 أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة و هذا راجع إلى قيام بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة من 1.75% إلى 1.25%، حيث استمرت في الانخفاض إلى نسبة 25% سنة 2009، و في مقابل هذا الانخفاض قام بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة من 1.25% إلى 0.75% سنة 2009، أما بالنسبة لنسبة استرجاع السيولة لـ (03) أشهر انخفضت النسبة من 81.7% إلى 23% سنة 2007 ثم ارتفعت قليلا إلى نسبة 25% في نهاية 2008، أي انخفض مبلغ السيولة المسترجعة لـ (03) أشهر إلى (247.8، 275) مليار دج في سنة 2008، ثم ارتفعت إلى 75% سنة 2009 أي ما يعادل 825 مليار دج من مجموع السيولة المسترجعة، و هذا بفضل قيام بنك الجزائر بخفض نسبة الفائدة من 02% إلى 1.25% سنة 2009.

4- مناقصات القروض بإعلان العروض

إن السعر المرجعي الذي يحدده بنك الجزائر قد تراجع من 8.25% إلى 04.25% سنة 2005، حيث استقر لمدة (03) سنوات عند المعدل 08.25%، ثم ارتفع إلى 8.75% سنة 2003، ثم بدأ في الانخفاض حتى وصل إلى 04.25% سنة 2005، مع العلم أنه منذ سنة 2005 لم يعد بنك الجزائر يستعمل هذه الأداة.

5- عمليات الأمانة

منذ أن عرف النظام المصرفي فائضا في السيولة فهي لم تستخدم، ولكننا نبتبع سعر الفائدة الذي يحدده بنك الجزائر في السوق النقدية كسعر توجيهي ومرجعي نجده قد عرف تراجعا مستمرا فمن 10.75% عام 2000 إلى 04.5% في سنة 2003، حيث بقي ثابت سنتي 2001، و 2002، ثم انخفض إلى 4.5% سنة 2003، حيث استمر في هذا الثبات حتى سنة 2006.

6- تسهيلات الودائع

أنشأت الأداة في أوت 2005¹، و هي تعتبر الأداة الأكثر نشاطا سنة 2006 مقارنة بالأدوات الأخرى، بمعدل منخفض جدا يقدر بـ 0.3% سنة 2005، بلغت هذه التسهيلات قيمة 49.7 مليار دج في نهاية عام 2005، ثم ارتفعت قيمتها لتصل إلى 456.7 مليار دج عام 2006 حيث أن قيمة تسهيلات الودائع تجاوزت قيمة استرجاع السيولة بالمناقصة التي بلغت 450 مليار دج سنة 2006، بمعدل فائدة يقدر بـ 0.3% و هذه الزيادة سجلت في شهر جانفي سنة 2006، و ارتفعت قيمتها في نهاية 2007 عندما قام بنك الجزائر برفع معدل الفائدة من 0.3% إلى 01% في جوان 2007، و في نهاية ديسمبر قام بنك الجزائر بخفض معدل الفائدة من 01% إلى 0.75% موازاة مع ذلك قام بنك الجزائر برفع معدلات الفائدة المطبقة على استرجاع السيولة بالمناقصة، حيث انتقل من 2.00% إلى 2.5% سنة 2007 هذا بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لمدة (03) أشهر.

أما بالنسبة لمدة (07) أيام فمعدل الفائدة من 1.25% إلى 1.75% سنة 2007 ارتفعت قيمتها إلى 1400.4 مليار دج سنة 2008، بالرغم من بقاء معدل الفائدة ثابت، و في

¹: التعلية رقم (04-05) المؤرخة في جوان 2005، المتعلقة بأداة تسهيلات الودائع.

بداية سنة 2009 عرفت قيمة هذه الودائع انخفاض حيث وصلت قيمة 1022.1 مليار دج نتيجة الأزمة المالية العالمية، و من أجل استمرار سياسة بنك الجزائر في امتصاص السيولة بأداة استرجاع السيولة، قام بنك الجزائر بمراجعة معدلات تدخلاته بتخفيضها في مارس 2009، إلى 1.25% لاسترجاع السيولة لمدة (03) أشهر، و إلى 0.75% لاسترجاع السيولة لمدة (07) أيام.

7- عمليات السوق المفتوحة

رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 و شملت مبلغا يقدر ب 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.94%، و منذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، رغم كل الجهود المبذولة إلا أنه بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002 و إلى غاية سنة 2009، رغم أن دورها يبقي مهم و فعال و قوي.

(III) - تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (2000- 2009)

1- تطور الكتلة النقدية للفترة (2000- 2009)

يمكن تتبع هيكل و تطور الكتلة النقدية في الجزائر من خلال الجدول الآتي:
الجدول رقم (01) : تطور الكتلة النقدية و معدل السيولة للفترة (2000- 2009). الوحدة: مليار دج

السنوات	نقد ورقية	نقد كتابية	النقود M_1	أشبه النقود DT	الكتلة النقدية M_2	نسبة نمو M_2 (%)
2000	484.9	556.4	1041.3	617.9	1659.2	13.0
2001	577.3	658.3	1238.5	1235.0	2473.5	22.3
2002	664.6	751.7	1416.3	1485.2	2901.5	17.3
2003	781.4	862.1	1643.5	1656.0	3299.5	13.7
2004	874.3	1291.3	2165.6	1478.7	3644.4	10.5
2005	921.0	1516.5	2437.5	1632.9	4070.5	11.7
2006	1081.4	2096.4	3177.8	1649.8	4827.6	18.6
2007	1284.5	2942.1	4233.6	1761.0	5994.6	24.2
2008	1540.0	3424.9	4964.9	1991.0	6956.0	16.0
2009	1829.3	3120.5	4949.8	2228.9	7178.7	3.2

المصدر: - office national des statistiques, l'algerie en quelque chiffres, édition 2008, N°39 , résultats 2008-2009, pp 54,55.

نلاحظ في الجدول أعلاه التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، فيعدما سجل توسع في نمو هذه الكتلة بمفهوم M_2 من 1659.2 مليار دج سنة 2000 إلى 7178.7 مليار

دج سنة 2009، بسبب تطبيق سياسة نقدية توسعية، حيث انتقلت M_2 من 1659.2 مليار دج إلى 2473.5 مليار دج سنة 2001، و هذا ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة و من الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسوناطراك، إضافة إلى ذلك ارتفعت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية إلى 1313.6 مليار دج سنة 2001، و انخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة و هذا في سياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد و في نهاية المطاف زيادة M_2 ، و في سنة 2002 بلغت M_2 2901.5 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001، بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية بنسبة نمو تقدر بـ 32.66% و هذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي M_1 المشكل لـ M_2 .

انتقلت M_2 إلى 3354.4 مليار دج سنة 2003، نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحروقات (ودايع بالعملة الصعبة)، و مداخيل الأسر، كذلك ارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية و التي انتقلت من 1485.2 مليار دج إلى 1656.0 مليار دج، في حين سجلت قيمة الأرصدة الخارجية الصافية زيادة، حيث انتقلت إلى 2325.9 مليار دج سنة 2003، و في نهاية سنة 2004 بلغت M_2 قيمة 3738 مليار دج حيث سجلت معدل نمو يقدر بـ 10.5%، و يعود هذا التراجع في معدل النمو إلى توسع الكتلة النقدية M_1 بمعدل 32.5%، في حين تزايدت مجاميع شبه النقود بمعدل 8.5% و يفسر هذا بالتراكم المتزايد للادخار المالي لمؤسسات قطاع المحروقات و التي كان معظمها على شكل ودايع تحت الطلب، و في سنة 2005 بلغت M_2 قيمة 4070.5 مليار دج، حيث نلاحظ في هذه السنة أن معدل نمو الكتلة النقدية سجل ارتفاعا بنسبة 11.42% مقارنة بسنة 2004، فهو معدل منخفض عن المعدل الذي حدده مجلس النقد و القرض و الذي يتراوح بين 15.8% و 16.5% بالنسبة لسنة 2005¹، و هذا راجع إلى الزيادة التي سجلت في قيمة الأرصدة الخارجية الصافية ارتفعت إلى 4179.4 مليار دج سنة 2005، و بلغت M_2 في نهاية 2006 قيمة 4827.6 مليار دج و هو أكبر من معدل النمو المحدد و المستهدف لسنة 2006 و الذي يتراوح بين 14.8% و 15.5%، و قد سجل هذا الارتفاع بصورة متسارعة في السداسي الأول من سنة 2006، بنسبة 11.98% مقابل 11.2% في السداسي الأول من سنة 2005، استمرت قيمة M_2 في الارتفاع إلى أن وصلت 7178.7 مليار دج في سنة 2009، و في سنة 2007 معدل النمو المسجل يتجاوز المعدل المحدد من قبل مجلس النقد و القرض سنة 2007، و هذا يدل على عدم السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية، أما في سنة 2008 فقد سجل معدل نمو أقل من المعدل المحدد في بداية سنة 2008 و الذي يتراوح ما بين 27% و 27.5%، و التي تمثل ذروة تاريخية، و هذا تحت تأثير التوسع الهيكلي في الموجودات الخارجية الصافية أساسا، و إنخفاض معدل النمو عن المعدل المستهدف في بداية سنة 2009 و الذي يتراوح بين 12% و 13%، مؤشر ايجابي للتعبير عن السيطرة في معدل نمو الكتلة النقدية و هذا راجع إلى الزيادة الضعيفة لصافي الموجودات الخارجية التي ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج سنة 2009، أي بمعدل زيادة تقدر بـ 6.23% ما يعادل 639.1 مليار دج، و هذا نتيجة لأثر الصدمة الخارجية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية.

2- مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)

أ- الأصول الخارجية الصافية

سجلت هذه الأصول ارتفاعا مستمرا في كل سنة، أحيانا تسجل ارتفاعا مقارنة بنسبة النمو المسجلة في السنة السابقة و أحيانا تسجل انخفاضا عن تلك المسجلة في السنة السابقة، و هذه

¹ : Banque d'Algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2005 avril 2006, p 174.

الزيادة و النقصان تكون نتيجة لوضعية أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث انتقلت من 775.9 مليار دج سنة 2000 إلى 10886.0 مليار دج سنة 2009، ارتفعت هذه الأصول إلى 1310.8 مليار دج سنة 2001، مشكلة بذلك المصدر الأساسي لإنشاء العملة الأساسية (عملة ائتمانية+ ودائع المؤسسات المالية و البنوك لدى بنك الجزائر)، ثم ارتفعت في سنة 2002 إلى 1755.7 مليار دج، و قد تجاوز هذا المبلغ مستوى الكتلة النقدية بمفهوم M_1 في هذه السنة. و هي ظاهرة نقدية جديدة بدأت تميز تطور الوضعية النقدية في الجزائر. و قد تواصل ارتفاعها في سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج، و تميزت السنوات من 2002 إلى 2005 بشبه استقرار في معدل النمو حيث بلغ 34.00% سنة 2005، و هذا الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية منذ سنة 2001 ناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات، حيث بلغت في المتوسط 54.6\$، للبرميل في السنة 2005، ثم ارتفعت في سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج، حيث سجلت نسبة ارتفاع تقدر ب 31.94% مقارنة بسنة 2005، و استمرت في هذا الارتفاع حتى سنة 2008، حيث بلغت نسبة الزيادة عندها 38.18%، الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي بلغت 99.9\$ للبرميل سنة 2008، لذلك سجلت نسبة الأصول الخارجية الصافية/ M_2 رقما قياسيا تاريخيا عند 1.473 في نهاية 2008، و في نهاية سنة 2009 ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج و لكن بنسبة نمو تقدر ب 6.23% مقارنة بسنة 2008، حيث سجلت نسبة الزيادة تراجعا يقدر ب 83.68% مقارنة بسنة 2008، و هذا طبعاً ناتج عن أثر الأزمة المالية العالمية.

ب- القروض الموجهة للاقتصاد

تعتبر القروض المقدمة للاقتصاد إحدى مكونات مجاميع القروض الداخلية، لقد عرفت القروض المقدمة للاقتصاد ارتفاعاً معتبراً من سنة لأخرى، فانتقلت من 776.2 مليار دج سنة 2000، إلى 3086.5 مليار دج سنة 2009، فهي كل سنة تسجل ارتفاعاً و لكن نسبة الارتفاع مقارنة بالسنة السابقة قد تختلف إما بالزيادة أو بالنقصان، بلغت سنة 2001 1078.4 مليار دج سجلت ارتفاعاً ضعيفاً ب 8.5%، و يتعلق هذا التطور بالأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية، و كما تميز أيضاً عام 2002 بانطلاقة جيدة للقروض و التي بلغت 1266.8 مليار دج، كما أدت السهولة الفائضة لدى البنوك منذ سنة 2002، إلى زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد من 1266.8 مليار دج إلى 1380.2 مليار دج سنة 2003، بنسبة نمو تقدر ب 8.95%، في إطار تحسن ظروف تمويل الاستثمار و الذي استقطب فيه القطاع الخاص نسبة 42.58% من مجموعها.

استمر حجم القروض إلى الاقتصاد في الارتفاع ليبلغ 1535.0 مليار دج سنة 2004، و تميزت هذه السنة بعودة طفيفة للبنوك إلى نشاط تقديم القروض، و يبين تحليل هيكل القروض حسب القطاع القانوني أن جزءاً أكبر من القروض لا يزال تخصيصه للقطاع العام على الرغم من أن حصة القروض الموزعة للقطاع العام في انخفاض طفيف 55.98% سنة 2004، بينما حصة القطاع الخاص سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.33% مقارنة بالسنة 2003، و سجلت في سنة 2005 قيمة 1779.8 مليار دج و هذا بمعدل أكبر من المعدل المحدد من قبل مجلس النقد و القرض الخاص بمعدل نمو قروض الاقتصاد و الذي يتراوح بين 13% و 14% لسنة 2005.

ثم ارتفعت قيمة القروض المقدمة للاقتصاد سنة 2006 إلى 1905.4 مليار دج، و أن النسبة الكبيرة من الزيادة في القروض منحت للقطاع الخاص تحديداً لكبار المدينيين الخواص و التي ظهرت كظاهرة جديدة على مستوى محافظ بعض البنوك العمومية، حيث أصبحت حصة القطاع الخاص من القروض تمثل 55.55%، و 44.55% للقطاع العام، في هذه السنة تم تسجيل معدل نمو أقل من الذي حدد من طرف مجلس النقد و القرض و الذي يتراوح بين

14% و 15%، و في سنة 2007 بلغت القروض الموجهة للاقتصاد 2205.22 مليار دج و هذا النمو القوي يعود إلى الوتيرة المسجلة في السداسي الثاني 9.26% من سنة 2007 حاملة بذلك انتعاش القروض للاقتصاد، و أن جزء أكبر من القروض لا يزال تخصيصه للقطاع الخاص و الذي يوجد في حالة ارتفاع طفيف 55.14% في ديسمبر 2007، استمر هذا النمو القوي المسجل بلغت 2615.5 مليار دج سنة 2008، و سجلت القروض للاقتصاد قبل إعادة شراء الديون غير الناجعة في سنة 2009 3086.5 مليار دج، و هذا يؤكد على استمرار تسارع القروض للاقتصاد لاسيما القروض الموجهة مباشرة للزبائن، حيث سجلت حصة القروض للقطاع الخاص انخفاض طفيف في نهاية سنة 2009 إلى 51%، و مع ذلك يبقى تعزيز انتعاش القروض للاقتصاد.

ت- القروض الموجهة للدولة

سجلت القروض الموجهة للدولة ارتفاعا في السنوات الثلاثة الأولى و انخفاضا في السنوات الأخرى، فبلغت سنة 2000 قيمة 506.6 مليار دج، نتيجة تسديد ديون الخزينة اتجاه البنوك مما سمح لهذه الأخيرة بتقليص لجوئها إلى بنك الجزائر لإعادة التمويل، ثم ارتفعت سنة 2001 إلى 569.7 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر بـ 12.45% مقارنة بسنة 2000، كما سجل عام 2002 استقرار نسبي في القروض الموجهة للدولة بان انتقالها إلى 576.6 مليار دج في سنة 2002، في سياق العودة الحسنة للقروض الموجهة للاقتصاد قد ساهمت القروض المقدمة للدولة في إنشاء النقود في السداسي الأول من سنة 2002، على عكس ما حصل في السداسي الثاني في هذه السنة الذي تميز بتقليص الموارد المخصصة من طرف الخزينة و في سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضا و بلغت قيمة 423.4 مليار دج، لم تساهم هذه القروض في الإنشاء النقدي من سنة 2003، و هذا التراجع ناجم عن التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة و مدفوعاتها لصالح البنوك العمومية، و قد استمر هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة في سنة 2004 بقيمة (-20.6) مليار دج، و هذا التراجع يعبر عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها (حقوق) لدى النظام المصرفي و منذ نهاية هذه السنة أصبحت الخزينة العمومية دائنا صافيا تجاه النظام المصرفي، و نتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية من النظام المصرفي للدولة في خلق النقود من سنة 2004.

خاتمة:

- مع بداية الألفية الثالثة و تحسن المؤشرات المالية للدولة، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها على الأدوات غير المباشرة، و أمام فائض السيولة الذي أصبح هيكليا قام بنك الجزائر بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطتها مع تحديث أداتين أداة استرجاع السيولة و تسهيلات الودائع المغلة بالفائدة، مع التأكيد على مجموع القاعدة النقدية كهدف و سيطر، فعلا سمح هذا بامتصاص فائض السيولة في السوق النقدية بشكل فعلي و التحكم في التضخم مدعما بذلك الاستقرار النقدي بشكل أكبر.

- تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية حيث قام بالتحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، رغم الظاهرة النقدية الجديدة التي اتسم بها النظام المصرفي منذ سنة 2000، قام بنك الجزائر و في سبيل جعل السيولة النقدية ملائمة بإدارة السياسة النقدية، و التي أثبتت فعاليتها عند التحكم في فائض السيولة بشكل فعلي و التحكم في التضخم كهدف نهائي.

- عرف حجم الكتلة النقدية تباين بين الارتفاع و الانخفاض تارة لصالح النقود الكتابية و تارة لصالح أشباه النقود، إلا أن النقود الورقية هي التي ساهمت بأقل نسبة مقارنة بأشياء النقود و النقود الكتابية، فهي عرفت تطورا طوال الفترة الدراسة، أما عن مقابلاتها يمثل المقابل الأول المصدر الرئيسي لإصدار النقود و هذا لارتباطها بأسعار المحروقات، في حين

تم تعقيم مساهمة الخزينة العمومية مساهمتها في إصدار النقود منذ سنة 2004، و إلى جانب هذا سجلت القروض للاقتصاد ارتفاعا مستمرا خاصة منذ سنة 2005، كمقابل ثاني للكتلة النقدية و التي تبقى نسبتها منخفضة مقارنة بالنواتج الداخلي الخام.

قائمة المراجع:

- 1- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005.
- 2- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990- 2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (41)، 2008 .
- 3- Ventilation sectoriel du PIB en 2004, perspectives économique en Afrique, disponible sur le site: < www.oecd.org/dev/publications/perspectivesafricaines 2005-2006 >
- 4- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، قسم الدراسات الاقتصادية، ملخص حول الوضع الاقتصادي و الاجتماعي للأمم لسنة 2008، ديسمبر، 2009 .
- 5- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية مشروع تقرير حول: عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو، الدورة السادسة و العشرون، جويلية 2005.
- 6- محمد لكصاسي، الوضعية النقدية و سير السياسة النقدية في الجزائر، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2004.
- 7- Banque d'algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, Rapport 2009, [en line], Disponible sur : <www.bank-of-Algeria.dz>.
- 8- Banque d'algérie, "évolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2008, [en line]. disponible sur : <www.bank-of-Algeria.dz>.
- 9- النشاشيبي كريم و آخرون، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن 1998.
- 10- التعليلة رقم (02-04) المؤرخة بتاريخ 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني.
- 11- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2009, juillet 2010.
- 12- office national des statistiques, l'algérie en quelque chiffres, édition 2008, N°39 , résultats 2008-2009.
- 13- Banque d'algérie, Evolution Economique et monétaire en algérie, rapport 2005, avril 2006.